الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

05 **يناير** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

حقوق الإنسان: 5 مشروعات لاستخدامات لغة برايل لتمكين المكفوفين

المصدر: جريدة عاجل الثلاثاء 21 جماد اول 1442هـ - 05 يناير 2021م
https://ajel.sa/wmfdZ7/

أوضحت هيئة حقوق الإنسان أن المملكة عملت على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية من حقوقهم لتكون أحد أهم الدول التي برزت في استخدامات لغة برايل.

ومن أهم مجهودات المملكة في تمكين الأشخاص ذو الإعاقة البصرية، إنشاء مطابع خادم الحرمين الشريفين لصباعة القران الكريم بلغة برايل، وكذلك طباعة الكتب الدراسية بطريقة برايل وتسجيلها صوتيا.

وتأسيس مبادرة فريق برايل بوكس لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في مواصلة دراستهم الجامعية، وتوفير أجهزة إلكترونية وتقنية سهلت للأشخاص المكفوفين تعلم لغة برايل.

وكذلك مبادرة كتابك لبابك التي تستهدف إيصال كتب برايل للطلاب المكفوفين خلال جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19»، وفقا لهيئة حقوق الإنسان .

ما هي لغة برايل؟

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

العدل تختصر تصانيف الدعاوى من 1300 إلى 300

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 جماد اول 1442هـ - 05 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1862461

اختصرت وزارة العدل تصانيف الدعاوى من 1300 إلى 300 تصنيف بمختلف أنواع المحاكم، وذلك من خلال خدمة صحيفة الدعوى بشكلها الجديد عبر بوابة ناجز.najiz.sa
ويأتي هذا الإجراء في إطار توجه الوزارة نحو تحسين خدماتها بشكل مستمر والتسهيل على المستفيدين، ولربط التصانيف مع اختصاصات المحاكم بشكل أدق.
وشملت التصانيف أكثر من 50 تصنيفًا في المحاكم العامة، و40 تصنيفًا في محاكم الأحوال الشخصية، و110 تصانيف في المحاكم الجزائية، و40 تصنيفًا في المحاكم التجارية، و40 تصنيفًا في المحاكم العمالية، و20 تصنيفًا في محاكم التنفيذ.
يُذكر أن مشروع المحكمة النموذجية يستهدف ترسيخ البناء المؤسسي للقضاء عبر تطبيق السياسات الإدارية والأنظمة العدلية، والمبادرات التحولية، والبرامج التشغيلية المرتبطة بالمؤشرات، وإيجاد قنوات تقديم خدمة متنوعة ومتطورة تلبي احتياجات العموم، وتسهل عمليات التواصل معهم، واتخاذ قرارات وعمليات تطوير بناء على الأداء الفعلي للمحاكم، لتصبح خدمات تعتمد على تحقيق الاحتياج الفعلي للخدمات، وعلاقة فاعلة ومثمرة مع جميع أصحاب المصلحة تساهم في تطوير القضاء بصورة مستمرة.

المرأة حضور فاعل في «الزكاة والدخل»

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 جماد اول 1442هـ - 05 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1862462

منذ أن وضعت رؤية السعودية 2030م نصْبَ عينيها تمكين مشاركة المرأة في سوق العمل هدفاً رئيساً، أوْلَت الهيئة العامة للزكاة والدخل استقطاب الكفاءات النسائية وتوظيفهن عناية بالغة وفائقة، سعياً منها في تحقيق أهداف رؤية الوطن الطموحة، وعملت في سبيل ذلك على بناء بيئة عمل جاذبة للمرأة وطرح العديد من الأدوات والوسائل المساعدة على استقرارها الوظيفي والمحفزة على تطورها المهني، بما يمكّنها من المشاركة الفاعلة في تحقيق استراتيجية الهيئة وأهدافها التشغيلية.
وبدءاً من 82 موظفة سعودية عملت لدى الهيئة في العام 2017م، تَضاعف هذا الرقم ست مرات في غضون ثلاث سنوات، ليصل إلى 519 موظفة يعملن في قطاعات الهيئة وإداراتها المتعددة، تصل نسبة القياديات منهن إلى 7.%
ويأتي هذا الارتفاع في نسب توظيف المرأة العاملة واحدةً من ثمرات استراتيجية التحول (2018م - 2020م) التي طبقتها الهيئة على إثر تحويلها من مصلحة إلى هيئة عامة، لتكون «الزكاة والدخل» بذلك في المراتب الأولى بين الجهات الحكومية الجاذبة للمرأة العاملة خاصة في المستويات القيادية.
ويتسق هذا المسعى من الهيئة العامة للزكاة والدخل مع استراتيجيتها التشغيلية للأعوام (2020م - 2022م)، والهادفة إلى خلق منظومة فعالة تتسم بالكفاءة، وتمكّن الموظف من التطور المهني في بيئة عمل جذابة.

كما ينتظم هذا الجهد في إطار تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030م وبرنامج التحول الوطني في رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22 % إلى 30 %، وذلك من خلال تعزيز ثقافة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتوفير الأدوات والوسائل المُمَكّنة لها، بما يجعل بيئة العمل جاذبة للمرأة وداعمة لاستقرارها الوظيفي.

خمس سياسات لحوكمة بيانات القطاع البلدي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 جماد اول 1442هـ - 05 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1862475

برعاية وزير الشؤون البلدية والقروية المكلف ماجد بن عبدالله الحقيل، وبناءً على الأمر السامي الكريم بشأن تأسيس مكاتب لإدارة البيانات في جميع الأجهزة الحكومية، أطلقت الوزارة ممثلة بمكتب البيانات البلدية اليوم خمس سياسات لحوكمة بيانات القطاع البلدي بالمواءمة مع ما أصدره مكتب إدارة البيانات الوطنية التابع للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي من أدلّة استرشادية، وذلك سعياً منها للاستفادة من البيانات من خلال تصنيفها وحوكمة مشاركة وتبادل البيانات في القطاع البلدي وخارجه، وحماية البيانات الشخصية، ونشر البيانات المفتوحة، وتوثيق الأنظمة والبيانات بما يسهم في رفع جودة هذه البيانات ودعم اتخاذ القرار، وتحقيق التكامل بين الجهات الحكومية. وأوضحت وزارة الشؤون البلدية والقروية أن السياسات الجديدة تتضمن: سياسة تصنيف البيانات والتي تهدف إلى حماية البيانات البلدية وسريتها وتمكين إتاحتها من خلال تصنيفها إلى أربعة مستويات تشمل (سري للغاية، سري، مقيد، وعام)، ووضع ضوابط وإجراءات حوكمية بناءً على مستوى الأثر لكل تصنيف، وسياسة حماية البيانات الشخصية التي تهدف الى تنظيم عملية جمع ومعالجة ومشاركة البيانات الشخصية بما يضمن المحافظة على خصوصية أصحاب هذه البيانات وحماية حقوقهم، وكذلك سياسة مشاركة البيانات الرامية إلى تعزيز وحوكمة مشاركة وتبادل البيانات لتحقيق التكامل بين الجهات الحكومية والخاصة.

وتشمل أيضاً: سياسة نشر البيانات المفتوحة التي تتيح البيانات المسموح نشرها إلى عموم المستفيدين من رواد أعمال وباحثين وأكاديميين وغيرهم من المهتمين، وسياسة توثيق الأنظمة والبيانات التي تهدف الى رفع كفاءة البيانات البلدية من خلال توثيق عمليات إنشائها وتخزينها.

وأكدت الوزارة أن هذه السياسات تأتي ضمن عمليات التطوير الشاملة التي يتم إجراؤها وفق رؤية متكاملة تهدف للارتقاء بمنظومة العمل البلدي والتي تساهم في رفع مستوى جاهزية البيانات وتعظيم الاستفادة منها، مما يؤدي إلى رفع جودة الخدمات، كما ستساهم بشكل فعّال في تمكين عمليات اتخاذ القرار.

رؤية ولي العهد.. نهضة سعودية ووحدة خليجية لمواجهة التحديات

مشروعات عملاقة وشراكات إستراتيجية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 جماد اول 1442هـ - 05 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/713912

واس - الرياض

تشهد المملكة نهضة تنموية شاملة يقودها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله، انطلقت من رؤية 2030 الطموحة لتحقيق مستهدفاتها في مختلف المجالات. كما يرتبط سمو ولي العهد - حفظه الله - بعلاقات وثيقة ومتميزة مع قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يعكسها حرصه على تبادل الزيارات رفيعة المستوى لتنسيق المواقف وتكاملها بكل ما من شأنه الحفاظ على وحدة الكيان الخليجي وتعزيز أمنه وتقويته لمواجهة التهديدات والتحديات الإقليمية.

وشهدت المملكة بدعم ومتابعة سموه إطلاق عدد من المشروعات الكبرى، منها مشروع «نيوم» الذي يستهدف مستقبل الحضارة الإنسانية، مشتملة الطاقة والمياه، والتنقل، والتقنيات الحيوية، والغذاء، والعلوم التقنية والرقمية، والتصنيع المتطور، والإعلام والإنتاج الإعلامي، والترفيه، والمعيشة الذي يمثل الركيزة الأساسية لبقية القطاعات.

وقد أعلن سمو ولي العهد (رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة) في 08 ذي القعدة 1438 هـ الموافق 31 يوليو 2017 م إطلاق مشروع سياحي عالمي في المملكة تحت مسمى مشروع البحر الأحمر، يقام على أحد أكثر المواقع الطبيعية جمالاً وتنوعاً في العالم، بالتعاون مع أهم وأكبر الشركات العالمية في قطاع الضيافة والفندقة، لتطوير منتجعات سياحية استثنائية على أكثر من 50 جزيرة طبيعية بين مدينتي أملج والوجه.

أكبر مدينة ثقافية ترفيهية

كما عملت الرؤية الطموحة 2030 بقيادة سمو ولي العهد على إطلاق مشروع أكبر مدينة ثقافية ورياضية وترفيهية نوعية في المملكة، وذلك بمنطقة (القِدِيّة) جنوب غرب العاصمة الرياض، حيث تُعّد الأولى من نوعها في العالم بمساحة تبلغ 334 كيلومترًا مربعًا، بما في ذلك منطقة سفاري كبرى، إلى جانب إطلاق أكبر مشروع تراثي وثقافي في العالم لتأهيل وتطوير الدرعية التاريخية «جوهرة المملكة» بقيمة 75 مليار ريال، لتكون واحدة من أهم الوجهات السياحية والثقافية والتعليمية والترفيهية في المنطقة والعالم، مستفيدة من موقعها التاريخي، وثقافتها الفريدة، وما تحتضنه من مواقع تراثية عالمية، أهمها حي الطريف التاريخي المدرج ضمن قائمة المواقع التراثية العالمية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو.«

وتجلى اهتمام سمو ولي العهد، في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي الشامل للدولة، حيث رسم خارطة طريق للمملكة عبر 12 برنامجًا تنمويًا تخللتها مبادرات تنموية سيتم تحقيقها بمشيئة الله خلال الأعوام المقبلة، بما يكفل تعزيز متانة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره.

التحالف الإسلامي العسكري

وأثمرت جهود سمو ولي العهد عن إعلان تشكيل التحالف الإسلامي العسكري في شهر ديسمبر 2015م لمحاربة الإرهاب، ومواجهة التطرف والإرهاب، بمساندة الدول الصديقة المحبة للسلام والمنظمات الدولية، والعمل على تنسيق وتوحيد جهودها في المجال الفكري والإعلامي، ومحاربة تمويل الإرهاب، والإسهام بفعالية مع الجهود الدولية الأخرى لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وامتدت رؤية سمو ولي العهد - حفظه الله - لتشمل منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشكل وحدة دول المجلس وتقوية مؤسساتها، والحفاظ على منظومة المجلس وازدهار دوله وتنمية شعوبه في قائمة اهتمامات (الرؤية) الطامحة إلى تحويل المنطقة بقيادة قادة دول الخليج إلى أوروبا جديدة.
ويؤكد سمو ولي العهد أن ما تحقق لدول مجلس التعاون الخليجي من منجزات تنموية بحجم اقتصاداتها على امتداد جغرافية الشرق الأوسط، سيجعلها مراكز جذب مميزة، تسهم في زيادة معدلات برامج التنمية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين برامج الحياة، وتأهيل الشباب للانخراط في أسواق العمل وتمكينهم في القطاعات الجديدة والواعدة.
وقد استشرف سمو ولي العهد خلال حديث له عن طموح تحويل المنطقة إلى أوروبا الجديدة، خلال السنوات القادمة وأنها موعودة بإنجازات ضخمة وعظيمة تفيء بالخير والازدهار والتقدم لشعوبها، وتأكيده أن هذا الطموح سيتحقق بنسبة مئة في المئة - بإذن الله - وذلك خلال مشاركته في جلسة حوارية ضمن «مبادرة مستقبل الاستثمار 2018»، مستشهدًا بدبي كنموذج في الشرق الأوسط التي شهدت تطورًا ملحوظًا للجميع منذ التسعينات، وببعض البلدان الأخرى، متطلعًا لرفع سقف المنافسة نحو الإنجازات في دول المنطقة، للوصول إلى مرحلة التكامل في مختلف مجالات العمل المشترك، غايتها الازدهار والتنمية لدولها، والخير والرخاء لشعوبها.

النهوض بدول الخليج ومواجهة التحديات

وجدد سموه العزم على النهوض بدول المجلس ومواجهة التحديات والعمل بشكل حثيث لتحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادمة. ومن الشواهد الجلية لتعزيز العمل الخليجي المشترك الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي الذي ترأسه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في مدينة جدة في شهر رمضان من عام 1439 هـ.
وشهد ذلك الاجتماع الإعلان عن الهيكل التنظيمي للمجلس، بهدف تكثيف التعاون الثنائي في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، ومتابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المرصودة، وصولاً لتحقيق رؤية المجلس في إبراز مكانة الدولتين في مجالات الاقتصاد والتنمية البشرية والتكامل السياسي والأمني العسكـــري، وتحقيق رفاه مجتمع البلدين.

مجلس التنسيق السعودي الإماراتي

ويقدم مجلس التنسيق السعودي الإماراتي النموذج الأمثل للتعاون الثنائي بين الدول وتفعيل أواصره، ويدعم في نفس الوقت العمل ضمن منظومة العمل الخليجي المشترك، حيث تم إنشاء المجلس ضمن اتفاقية بين المملكـــة العربـية السعوديـــة ودولة الإمارات العربية المتحدة في شهر مايو 2016، وبتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وأخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. ويعمل المجلس على تنسيق تنفيذ العمل على المبادرات المشتركة، والتي لها نتائج ستنعكس بشكل إيجابي على إيجاد فرص عمل ونمو في الناتج الإجمالي وزيادة نسبة الاستثمار بين البلدين.
كما أعلن في نفس الشهر اعتماد استراتيجية مشتركة للتكامل بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة اقتصاديا وتنمويا وعسكريا عبر 44 مشروعاً أطلق عليها «استراتيجية العزم» التي عمل عليها 350 مسؤولا من البلدين من 139 جهة حكومية وسيادية وعسكرية، وخلال 12 شهراً، ومن خلال ثلاثة محاور رئيسية هي المحور الاقتصادي والمحور البشري والمعرفي والمحور السياسي والأمني والعسكري. وقد وضع قادة البلدين مدة 60 شهراً لتنفيذ مشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى بناء نموذج تكاملي استثنائي بين البلدين يدعم مسيرة التعاون الخليجية المشترك، ويسهم في الوقت نفسه في حماية المكتسبات وحماية المصالح وتوفير فرص جديدة أمام الشعبين الشقيقين.

تعاون سعودي بحريني

كما شهدت العاصمة البحرينية المنامة في شهر ربيع الأول 1440 هـ تدشين جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز خط أنابيب النفط الجديد بتعاون سعودي بحريني بمعدل ضخ يبلغ حاليا 220 ألف برميل يوميا، وبسعة قصوى تصل إلى 350 ألف برميل يوميا، وبطول يبلغ 110 كم يربط بين معامل بقيق السعودية ومصفاة باكو البحرينية.
وعززت رؤية المملكة 2030 ضمن من مفهوم « الشركات الاستراتيجية «، مكانة المملكة العربية السعودية إقليمياً وعالمياً، والدفع بمسيرة التعاون المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي، عبر إطلاق مجموعة من الشراكات الاستراتيجية في شتى المجالات من خلال توفير واقتناص الفرص والتعامل معها بفعالية واستباقية، وذلك عن طريق دعم وتنسيق المبادرات التي تنفّذها الجهات المعنية على نحو يضمن تضافرها مع دول الشراكات والتكتلات الاقتصادية، تحقيقاً لمصالحها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

«التقاعد»: مرحلتان لتأهيل 35 متدرباً ببرنامج «علو»

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 جماد اول 1442هـ - 05 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2053812

أطلقت المؤسسة العامة للتقاعد برنامج «علو» بنسخته الثانية لاستهداف حديثي التخرج للعمل في المؤسسة في مساري الشؤون التأمينية وتقنية المعلومات، ضمن جهودها في تعزيز الأداء المؤسسي واستقطاب الكفاءات الشابة.
واعتمد البرنامج الذي تم تصميمه وفق منهجية علمية على تعدد وسائل التدريب، ويشتمل على تدريب صفي وآخر تطبيقي في بيئات عمل متطورة لتعزيز اكتساب المتدربين المعارف والمهارات المستهدفة.
كما تم إعداد خطة البرنامج بالتنسيق مع الإدارات المستفيدة لتدريب المرشحين البالغ عددهم 35 متدرباً من الجنسين على مرحلتين، تشمل الأولى التدريب التطبيقي بالمؤسسة المتخصص لمدة 10 أشهر، والتدريب الصفي بمعهد الإدارة العامة لمدة شهرين، بجانب تهيئة استقبال المتدربين في اليوم الأول من خلال تعريفهم بالمؤسسة وأدوارها في الحماية التأمينية للعملاء من المتقاعدين والمشتركين والمستفيدين.
وأطلق برنامج «علو» منتصف سبتمبر الماضي، ويعد أحد برامج المؤسسة العامة للتقاعد لتطوير الكوادر الوطنية العاملة لديها وتأهيل الشباب السعودي في إطار تطوير رأس المال البشري واستقطاب القدرات المميزة.

المحكمة الجزائية المتخصصة: إدانة ميا الزهراني ولجين الهذلول بسعيهما لتنفيذ أجندة خارجية وتغيير النظام الأساسي للحكم حُكم عليهما بناءً على المادة الـ43 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 جماد اول 1442هـ - 05 يناير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/01/04/article_2005796.html

أكد بندر الخريف وزير الصناعة والثروة المعدنية وعضو مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات العسكرية أن الوزارة تعمل على توطين جميع القطاعات الصناعية ومن بينها قطاع الصناعات العسكرية وذلك بهدف بناء الكفاءات البشرية من جيل الشباب السعودي وذلك عبر تبني التقنيات الحديثة للصناعة والذكاء الصناعي بما يدعم قدرة المملكة على النمو في هذا المجال ودعم الإمكانات البشرية.
وأوضح خلال زيارة إلى شركة المعدات المكملة للطائرات المحدودة AACC التابعة للشركة السعودية للصناعات العسكرية SAMI أن إستراتيجية التوطين تأتي من ضمن المسارات التي تعمل عليها وزارة الصناعة لتحفيز القطاع ودعمه حيث نركز على توطين القطاعات ذات الأولوية من خلال إستراتيجية لتحويل العدد الأكبر من المنتجات المستوردة إلى محلية الصنع.

واستقبل خلال زيارته إلى شركة المعدات المكملة للطائرات المحدودة AACC كل من المهندس وليد أبوخالد الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للصناعات العسكرية والمهندس مازن جوهر الرئيس التنفيذي لشركة المعدات المكملة للطائرات المحدودة حيث اطلع على عرض مرئي على إمكانات وخدمات شركة المعدات المكملة للطائرات المحدودة وكذلك العقود التي أبرمتها تلبية لمتطلبات الشركاء المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والعالمي كما تعرف خلال جولة تفقدية على منصات صيانة القطع العسكرية كما أشاد بدورها في دعم وتطوير التقنيات المستخدمة في الصناعات العسكرية والجهود التي تبذلها من أجل تنمية المحتوى المحلي في هذا القطاع الحيوي والاستثمار في الشباب السعودي.
بدوره أعرب المهندس مازن جوهر عن شكره لوزير الصناعة والثروة المعدنية على هذه الزيارة. مؤكدا حرص الشركة على توطين جميع الأعمال والمجالات المتعلقة بالصناعات العسكرية بما يتواءم مع أهداف رؤية المملكة 2030 بتوطين أكثر من 50% من الإنفاق العسكري بحلول 2030. وأشار إلى أن الشركة تبنت شعار "نستثمر في شبابنا" وتعمل جاهدة من أجل تحقيقه. لافتا النظر إلى أن نسبة السعودة في الشركة تبلغ حاليا 68% وتطمح إلى رفع نسبة التوطين من خلال خلق 150 وظيفة خلال العامين القادمين.
الجدير بالذكر أن شركة المعدات المكمّلة للطائرات المحدودة AACC أسست في 1988 تحت رعاية وزارة الدفاع والطيران وتركز بشكل أساسي على أعمال الصيانة والإصلاح وتوضيب الأنظمة الهيدروليكية للطائرات وأنظمة الطاقة الثانوية لمنصات متعددة. كما تقوم بإصلاح وعمرة أنظمة أجهزة الهبوط للطائرات المدنية وزيادة قدرات الاختبارات غير التدميرية NDT وزيادة قدرات صيانة الطائرات العمودية. وتهدف إلى تعزيز مكانتها كمركز رائد للتميز في خدمات الصيانة والإصلاح والعمرة في القطاع العسكري على مستوى المملكة والعالم.

"مساند" تتيح خدمة استقبال الشكاوى في قطاع العمالة المنزلية إلكترونيا

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 جماد اول 1442هـ - 05 يناير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/01/03/article_2004876.html

أعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إطلاق خدمة الشكاوى حول قطاع العمالة المنزلية إلكترونيا وذلك من خلال بوابة منصة) مساند (الإلكترونية حيث سيتمكن أصحاب الأعمال ممن لديهم عقود توسط لاستقدام العمالة المنزلية من رفع الشكاوى عن طريق المنصة إلكترونيا.
وأوضحت أن هذه الخدمة تمت أتمتتها بشكل كامل من خلال تقليل الخطوات وعدم الحاجة لزيارة الفروع أو قنوات التواصل الخاصة بالوزارة حيث تم تقليص مدة الحل لتبدأ بالتقديم إلكترونيا من قبل صاحب العمل ومن ثم إحالة الشكوى لمقدم الخدمة لحل الشكوى بشكل ودي وفي حال عدم التوصل لأي حل يتم تصعيدها ومن ثم تتم دراسة الشكوى والبت فيها بشكل نهائي من قبل الوزارة بصورة تضمن حفظ حقوق جميع الأطراف المعنية. مؤكدة أن جميع هذه الخطوات تتم إلكترونيا عبر بوابة) مساند (الإلكترونية.
وأكدت سعيها إلى تحسين وتطوير الخدمات للراغبين في استقدام العمالة المنزلية من خلال مراجعة السياسات السابقة والعمل على تطويرها بشكل مستمر بما يسهم في تحسين تجربة العملاء وتسريع الحصول على الخدمة المطلوبة في مدة زمنية قصيرة. لافتة إلى أن منصة "مساند" تواصل تقديم الحلول والخدمات إلكترونيا عبر الربط المباشر مع مكاتب وشركات الاستقدام بهدف إتاحة الخيارات أمام العملاء بشكل أكبر.

القضاء السعودي عدالة وثقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 جماد اول 1442هـ - 05 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1862411

د. فهد الماجد

إن القضاء السعودي بأدواته ومنطلقاته يمثل أنموذجًا يحتذى في العدل والمساواة، وليس ذلك كثيرًا على دولة تطبق الشرع المطهَّر، وتمثِّل منطلق الرسالة، وتعتبر أحد أقوى اقتصادات العالم وأكثرها نموًا واستقرارًا..

يتميز القضاء في المملكة العربية السعودية بالعدالة المطلقة، والاستقلالية التامة، التي قرَّرهما النظام الأساسي للحكم مستمدًا ذلك من الشريعة الإسلامية التي شرعت العدل مبدأً أساسًا، ومقصدًا عامًا.

ولتحقيق هذه العدالة والاستقلالية، فقد توافر للقضاء السعودي ضمانات مؤسَّسِيَّة، وضمانات موضوعية، وضمانات إجرائية.

وتتمثَّل الضمانات المؤسَّسِيَّة في تراتيب نظام القضاء، ابتداء من المجلس الأعلى للقضاء الذي يؤلف من رئيس يسمى بأمر ملكي، وعشرة أعضاء، وارتباط المجلس بالملك يكفل استقلاله التام عن تأثير أي جهة رسمية أو سلطة عامة، وكذلك الحال في تعيين القضاة وترقيتهم وعزلهم التي لا تتم إلا بأمر ملكي بناء على قرار من المجلس الأعلى للقضاء. وفي سياق حرص المنظِّم السعودي على استقلالية القاضي وبعده عن أي مؤثرات فقد نَصَّ على أنه لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة، أو أي وظيفة أو عمل لا يتفق مع استقلال القضاء وكرامته، ويجوز للمجلس الأعلى للقضاء أن يقرر منع القاضي من مباشرة أي عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة ومع حسن أدائها.

وتأتي المحكمة العليا في أعلى الهرم القضائي بالنسبة للنظر الموضوعي، حيث تتولى مراقبة سلامة تطبيق الأحكام القضائية، وتتولى كذلك تقرير مبادئ عامة في المسائل المتعلقة بالقضاء، ورئيسها وأعضاؤها يعينون بأمر ملكي.

وتعتبر درجات التقاضي الثلاث: (محاكم الدرجة الأولى، ومحاكم الاستئناف، والمحكمة العليا) وفق اختصاصات كل درجة من أهم الركائز في الضمانات المؤسَّسِيَّة لتحقيق العدالة.

وفي جانب الضمانات الموضوعية، والضمانات الإجرائية، فقد بين المنظِّم السعودي استناد أحكامه القضائية إلى الشريعة الإسلامية والأنظمة التي يصدرها ولي الأمر. وكل القوانين والأنظمة في العالم أجمع لا تخرج عن نوعين: النوع الأول: قوانين الأحكام، وهي: "التي تثبت لكل قول أو فعل حكمه" والنوع الآخر: قوانين المراسم، وهي التي تبين الطرائق التي يجب سلوكها للوصول إلى الحق. وبعضهم يطلق على النوع الأول: قواعد موضوعية باعتبارها تحدد الحقوق والواجبات، ويطلق على النوع الآخر: قواعد إجرائية؛ كونها تبين الإجراءات التي يجب اتباعها لاكتساب الحق أو ممارسته.

وقد صدرت في المملكة عشرات الأنظمة الموضوعية والإجرائية التي تحفظ الحقوق، وتبين الالتزامات، وتنظم جوانب متعددة من الحياة.

على سبيل المثال يوجد في الأنظمة التجارية: نظام الشركات، ونظام الأوراق التجارية، ونظام السجل التجاري، ونظام الوكالات التجارية، ونظام الشركات المهنية، ونظام الدفاتر التجارية، ونظام الإفلاس، ونظام الأسماء التجارية.. الخ، وفي الأنظمة الإعلامية يوجد عدد من الأنظمة، وكذلك ما يتعلق بأنظمة الأحوال المدنية، وهكذا أنظمة الأمن والأنظمة الجنائية كنظام مكافحة الرشوة ونظام جرائم الإرهاب وتمويله، ونظام مكافحة المخدرات، ونظام مكافحة غسيل الأموال.

ولك أن تتحدث عن مجالات متنوعة من الأنظمة كالأنظمة البلدية والخدمة المدنية، والعمل والتأمينات الاجتماعية، وأنظمة المال والرقابة العامة وغير ذلك، فكل تلك الأنظمة تنظِّم حياة المجتمع السعودي، وتبين الحقوق والواجبات، وتؤسس لحياة مدنية مستقرة تتمتع بالسلم الأهلي، واللحمة الوطنية، وتضع أمام القاضي في دائرته القضائية مجموعة متكاملة من النصوص التشريعية والتنظيمية ليحكم على وفقها، وفي طليعة ذلك نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المحاماة.

ويحظى القضاء في المملكة بالرعاية والاهتمام والتطوير المستمر، وحقّق بفضل الله ثم بدعم ولاة الأمر وبجهود المخلصين من القضاة وأعوانهم أعلى مبادئ وحقوق العدالة، وسلامة الأحكام القضائية والتسبيب لها، إضافة إلى شفافية التقاضي، وتوافر الضمانات القضائية، وسرعة تنفيذ الأحكام.

إن القضاء السعودي بأدواته ومنطلقاته يمثل أنموذجاً يحتذى في العدل والمساواة، وليس ذلك كثيراً على دولة تطبق الشرع المطهَّر، وتمثِّل منطلق الرسالة، وتعتبر أحد أقوى اقتصادات العالم وأكثرها نموًا واستقرارًا.

فهذا هو قضاؤنا في المملكة العربية السعودية له مؤسسته وقضاؤه المستقل، وله طاقاته البشرية ذات الكفاية العالية، وله تاريخه الممتدُّ في تحقيق العدالة؛ التي تتحدث عنها أحكامه ونصوصه، والتي لم تفرِّق ما بين صغير وكبير، ومسؤول وغيره، فالكل أمام القضاء سواسية.

والذي أؤكد عليه أنَّ القضاء في وطننا بمنظومته كاملة يعبرّ عن الكيان السعودي في جانبه القضائي الحقوقي، وهو بذلك يمثِّل مرتكزًا أساسًا في الهوية الوطنية، ولا يقبل أيُّ إنسان يدين بالولاء لوطنه، كما لا تقبل أيُّ دولة ذات سيادة، أن يُساء إلى نظامها القضائي؛ لأنَّ ذلك إساءة إلى سيادتها ومشروعيتها.

ونحن السعوديين نشعر بالاشمئزاز حين يأتي شخص أو كيان لينقد أحكامنا القضائية، وهي أحكام مكفولة لها كل ضمانات العدالة الموضوعية والإجرائية، وأي تعليق من هذا القبيل يعتبر تدخلًا سافرًا في نظام العدالة لدينا، وهو إساءة لكل سعودي يرى في قضائه عِرْضَ دولته ووطنه.

كورونا.. قصة تميز تحتاج إلى ناشر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 جماد اول 1442هـ - 29 ديسمبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2053777

حمود أبوطالب

ما زلت أجزم أن تعامل المملكة مع جائحة كورونا هو الأفضل بين كل التجارب العالمية من الناحية المهنية والإنسانية، وهذا الجزم ليس شعوراً وطنياً عاطفياً فقط وإنما استناداً إلى المعايير التي تقاس بها الممارسات الطبية في التعامل مع الأوبئة والجوائح، ولكن في ذات الوقت أجزم أيضاً بأننا لم نظهر للعالم هذا النجاح الاستثنائي بالشكل المطلوب، وكما يستحق الوطن الذي أحرز هذا النجاح.

كان هذا العام اختباراً للأنظمة والممارسات الصحية في كل دول العالم، وسرعة اتخاذ القرارات الصائبة المبنية على أسس علمية وتحليلات دقيقة والتعامل الناجح مع ما يترتب عليها من تبعات والاستعداد لكل الاحتمالات بكل ما تتطلبه من إجراءات، والمتتبع لكل أوجه تعامل المملكة مع متغيرات الجائحة ومفاجآتها لا بد أن يتملكه الإعجاب من هذا الأداء المتفوق، منذ اليوم الأول للإعلان الرسمي عن الجائحة إلى هذه الأيام التي تنتشر فيها مراكز تقديم اللقاح لكل مواطن ومقيم بحسب تنظيم وزارة الصحة.

ترأست المملكة مجموعة العشرين في عام الجائحة وقدمت مبادرات لاحتوائها نالت استحسان وتقدير دول المجموعة والعالم أجمع. قدمت دعماً هائلاً للمنظمات الصحية من أجل ضمان حصول الدول الفقيرة على اللقاح بعد أن دعمت أبحاثه، وعلى الصعيد الإنساني فقد قدمت المملكة ما لم تقدمه دولة أخرى لكل مواطن ومقيم فيها من وقاية وعلاج مجاني وانتهاء باللقاح الذي وفرته بسرعة مذهلة بغض النظر عن تكاليفه.

هذه القصة التي لم تحدث في أي مكان آخر لم نستثمرها إلى الآن بالشكل اللائق بها لنقلها إلى العالم كتجربة غير مسبوقة في مهنيتها وإنسانيتها، فمن حقنا التباهي بها لأنها قصة فريدة يجب على العالم معرفة تفاصيلها. ليس كافياً أن يتحدث عنها السفراء والجاليات الأجنبية في وسائل إعلامنا لأننا نعرفها، وليس كافياً أن تشيد بها المرجعيات الصحية العالمية فقط، لأنها قصة إنسانية توضح قيمة المواطن والإنسان عموماً في ضمير هذا الوطن، فأين هي الجهات التي يجب عليها استثمار هذا الإنجاز التأريخي وتعريف العالم به كما يجب.

إنها قصة تميز كتبها الوطن تحتاج إلى ناشر محترف ينقلها بكل اللغات ليقرأها كل البشر.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 21 جماد اول 1442هـ - 05 يناير 2021م

https://www.al-jazirah.com/2021/20210105/cr3.htm

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 جماد اول 1442هـ - 05 يناير 2021م

https://www.alriyadh.com/1862441